مجـلـة الحـق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

المسجد ودوره في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات

د. الزينة سعيد الغضيوي

قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا.

aLzinaaLsghier@bwu.edu.ly

The mosque and its role in combating administrative corruption in institutions

AZZAINA SAID ALGHADHAIWI

Department of Islamic Studies, College of Education, Bani Waleed University, Libya.

تاريخ الاستلام: 26-04-2024 تاريخ القبول: 14-05-2024 تاريخ النشر: 01-06-2024

الملخص

إنَّ محاربة الفساد بشتى أنواعه من الفروض العينية، وإنّ من أهم أنواعه الفساد الإداري، والذي يعتبر عائقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر سلباً على ثقة المواطنين في المؤسسات العامة والخاصة، ومن أبرز مؤسسات المجتمع التي يقع على عاتقها مكافحة الفساد الإداري، مؤسسة المسجد؛ والتي تعتبر من البُنى الأساسية في المجتمع الإسلامي، ولها مكانة عظيمة في الإسلام؛ ومركزٌ للعبادة، ومؤسسة تعليمية وتوجيهية، ولها دوراً ريادياً في مكافحة كافة مظاهر الانفلات، والفساد الإداري، والتي يبرز دورها الأساسي كمؤسسة رسمية في الدولة، من خلال مكافحة آفات كثيرة ومعقدة، وتعزيز النزاهة داخل المؤسسات وعلاجها، والمعول الحقيقي لإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها.

الكلمات الدالة: المسجد ، مكافحة ، الفساد ، الإداري ،المؤسسات.

Abstract

Fighting corruption of all kinds is a concrete obligation, and one of its most important types is administrative corruption, which is considered an obstacle to economic and social development, and negatively affects citizens' confidence in public and private institutions. One of the most prominent institutions in society that is responsible for combating administrative corruption is the mosque institution. Which is considered one of the basic structures in Islamic society, and has a great position in Islam. It is a center of worship, an educational and guidance institution, and has a pioneering role in combating all manifestations of lawlessness and administrative corruption, and its primary role is highlighted as an official institution in the state, by combating many and complex afflictions, enhancing integrity within

institutions and treating them, and the real source of establishing and strengthening moral principles and values for administration and society. .

Keywords: Mosque, combating, corruption, administrative, institutions.

مقدمة:

الحمد الله الذي أمر بالإصلاح ونهى عن الفساد، وهو العزيز الحكيم، والصلاة والسلام على إمام المصلحين، محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين.وبعد:

فإنَّ الفساد بكل أشكاله ظاهرة عالمية قاست ولازالت تعاني مرارتها كل الدول والمؤسسات، فهو جريمة تُلحق بالمجتمع الأذى والدمار، وتحدث كذلك خللاً وانحرافاً في مؤسسات الدولة، ومن أخطر أنواعها الفساد الإداري داخل المؤسسات، فهو من أهم الظواهر ذات الأهمية الكبيرة التي تستحق معالجة جادة، واهتماما واسعاً؛ لما له من آثار سلبية وخيمة على مؤسسات الدولة، وإنّ محاولة التقليل من آثارها يتطلب معالجة هذه الظاهرة من عدة مداخل وزوايا، ترتبط بالأنظمة الإدارية في مؤسساتنا، وأساليب التسيير المعتمدة بها: كالتوجيه، والقيادة، والرقابة، والأنظمة القانونية.

فالفساد الإداري من أكثر المواضيع أهمية؛ لما له من حساسية بالغة من حيث النظر لأطرافه، فهو مظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي السياسي على مر العصور والأزمنة، فما هو إلا سوس ينخر في جسد هذه المؤسسات بصفة خاصة، ويؤثر في كيان المجتمع بأكمله.

أهداف البحث :

الهدف من هذه الدراسة، هو إظهار دور المسجد في القضاء على هذه الظاهرة داخل المؤسسات، ويمكن تلخيص أهداف البحث فيما يأتي:

1. معرفة الفساد الإداري وأسبابه وأنواعه والآثار الناجمة عن انتشاره في هذه المؤسسات.
2. معرفة الأساليب الإدارية الحديثة للقضاء عليه، وربطها بالمسجد في العلاج.
3. بيان أسبقية المسجد في القضاء على الفساد الإداري، بكل صوره وأنواعه المختلفة.
4. معرفة أنواع الفساد وأسبابه، ومعالجة هذه الآفة، وآلية تطبيقها داخل المؤسسات .
5. تطبيق العقاب الديني على أنواع الفساد الإداري المتعددة ومحاربتها، وذلك لحرمتها، حيث إنَّ الرادع الديني يُعد من أقوى الروادع عن الفساد بشتى صوره .

أهمية موضوع البحث :

سيعمل هذا البحث على تقديم حلول التي تقترحها الإدارة الحديثة لآفة الفساد الإداري، وربطها بمؤسسة المسجد التي تعتبر الدواء الشافي لهذه الآفة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي :

1. أصبح الفساد ظاهرة تهدد كافة مؤسسات المجتمع، وصار معوقاً أمام دعاوى الإصلاح المجتمعي، حيث لا يمكن تحقيق الإصلاح دون الحد من ظاهرة الفساد في المؤسسات الإدارية.
2. الفسادُ يهدّدُ استقرار المجتمع وتقدّمه، وللمساجد دورٌ هامٌّ في محاربته.

المنهج المتبع في موضوع الدراسة :

اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن

خطة البحث والدراسة :

وقد اقتضت هذه الدراسة تقسيمها إلى: مقدمة ومطلبين وخاتمة، فالمقدمة التي نحن بصددها بيّنتُ فيها : أهداف البحث، وأهمية موضوع البحث، وأسباب الاختيار، ومنهج الدراسة في هذا البحث .

أمّا **المطلب الأول:** فقد خصصته لدراسة **الفساد في المؤسسة الإدارية،** وفيه فرعان: تناولت في **الفرع الأول :** ماهية الفساد الإداري (مفهومه – أنواعه – أسبابه – آثاره).

وأمّا الفرع الآخر: فقد تناول وسائل مواجهة الفساد الإداري والحلول المقترحة للحد من ظاهرة الفساد الإداري، والوقاية منه.

وأمَّا **المطلب الثاني:** فكان الحديث فيه عن **دور المسجد في مكافحة الفساد الإداري،** والطرق المساعدة للمسجد في مكافحة الفساد، واشتمل هذا المطلب على فرعين:

الفرع الأول: تحدثت فيه عن دور المسجد في مكافحة الفساد الإداري. وأمّا **الفرع الثاني:** فكان لبيان أهم الطرق المساعدة للمسجد في مكافحة الفساد.

ويتبع مطالب البحث خاتمة تجمع أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

المطلب الأول : الفساد في المؤسسات الإدارية :

لا شك أنّ هذا الموضوع من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام العديد من الباحثين؛ لما لهذه الظاهرة من أهمية وتداعيات في الواقع المعاصر، تطال كل جوانب الحياة.

وحيث إنّ التشريعات المعاصرة حاولت جاهدةً مكافحة ظاهرة الفساد الإداري؛ إلاَّ أنّ الشريعة الإسلامية الغراء كان لها السبق في القضاء على هذه الظاهرة، وقد سلك المسجد في هذا الصدد وسائل متعددة، للقضاء على الفساد الإداري داخل هذه المؤسسات.

الفرع الأول : ماهية الفساد الإداري (مفهومه – أنواعه – أسبابه – آثاره).

أولاً : مفهوم الفساد الإداري :

❖ **1. مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً :**

- **الفساد لغة :**

الفسادُ: ضد الصلاح، فسد يفسد ويفسد وفسد فسادا وفسوداً، فهو فاسد، وفسيد فيهما، ولا يقال: انْفسد، ومنه قوله تعالى:﴿وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾[1].

والفساد أيضاً : " التلف والعطب، والاضطراب، والخلل والجدب والقحط، وإلحاق الضرر"[2].

1- ينظر: اللسان: 335/3، مادة :(ف. س، د) .

2- المعجم المحيط:2/ 688.

- **الفساد اصطلاحاً :**

ذكر الإمام الطبري أنّ: الإفساد في الأرض؛ وذلك بالعمل فيها بما نهى الله تعالى عنه، وتضييع ما أمر الله بحفظه فذلك جملة الإفساد [1].

وذهب الإمام القرطبي إلى أنّ : الفساد مخالف للصلاح وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها[2]،

وعند الإمام الرازي : الفساد هو خروج الشيء عن كونه منتفعاً به، وضد الصلاح، أما الإفساد في الأرض: فإنَّه يفيد أمراً زائداً، وله ثلاثة مواضع:

- أولهما : أنَّ المراد بالفساد في الأرض إظهار معصية الله تعالى.
- ثانيهما : أنَّ يقال ذلك الفساد، وهو مداراة المنافقين للكافرين ومخالطتهم معهم.
- ثالثهما : قال الأصم: كانوا يدعون في السر إلى تكذيبه وجحد الإسلام وإلقاء الشبه[3].

وقال البقاعي: الفساد : خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه، أو كثيراً، ويضادّه الصّلاح، ويستخدم ذلك في النّفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة[4].

❖ **2. مفهوم الفساد الإداري :**

هو مفهوم واسع، وهناك من عرفه أيضاً: بأنه تجاوز المصلحة العامة خاصة، أو هو القصور القيمي للأفراد الذي يؤدي إلى عدم قدرتهم على الالتزام الذاتي لخدمة المصلحة العامة، أي أنَّه السلوك المنحرف الذي يقوم به الموظف، ممّا يترتب عليه وقوعه في مخالفات تنظيمية، أو سلوكية، أو مالية[5].

والفساد الإداري أيضاً هو: تلك النشاطات التي تحدث داخل أجهزة الحكومة؛ وذلك يؤدي إلى انحراف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح أهداف خاصة [6].

ويُعرف أيضاً : سوء استخدام القوة العامة للمنفعة الخاصة، وقد يكون ذلك عن طريق الرشوة، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، ، أو تقديم مقابل مادي؛ للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس، فالفساد إذن جريمة، يرتكبها الموظفون العاملون في مؤسسات الدولة [7].

❖ **3 . مفهوم الفساد في القرآن الكريم :**

جميع ألفاظ (فسد) التي وردت في القرآن الكريم كانت مدلولاتها تبين نظرة القرآن الكريم لهذه الآفة الخطيرة، وتبين أنَّ هناك شبه تلازم بين مصطلح الفساد وبين كلمة الأرض، وقد ورد هذا التلازم في قرابة الأربعين آية، وهي بلغة الحساب ثمانين بالمائة تقريباً، من مجموع الآيات، فمصلح الفساد ورد في القرآن يستعمل بمعاني كثيرة ؛ بحيث يحتوي : الفساد العقائدي ، والسياسي، والمالي والإداري.

1- ينظر: جامع البيان : 299/1.

2- ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي:202/1.

3- ينظر: مفاتيح الغيب : 306/2- 307، وتفسير ابن كثير: 91/1.

4- ينظر: المفردات في غريب القرآن:491/1.

5- ينظر: منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري : ص 7.

6- آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري : ص 26.

7- ينظر: الفساد الإداري في الوظيفة العامة ص 16.

ويأتي كذلك التعبير على كلمة (فساد) بعدة معان عدة بحسب موقعه في القرآن الكريم منها :

- **الجدب أو القحط** : مثل قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[1] .
- **الطغيان والتجبر**: مثل قوله تعالى:﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[2].
- **عصيان الله:** مثل قوله تعالى:﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3].

ويتضح مما سبق أنَّ لفظ الفساد في ألفاظ القرآن الكريم؛ جاء ليشمل جميع أنواع الفساد وصوره، ولم يقتصرِ على صورة واحدة، أو شكل واحد؛ فقد جعل الشرع الحنيف كل المعاصي فساداً في الأرض، وكل المخالفات خروجاً عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم [4].

❖ **4. مفهوم الفساد في السنة النبوية :**

جاءت السنة المطهرة حافلة بالأحاديث الشريفة المروية عن الرسول – ﷺ – ، والتي تتحدث عن الفساد ومدلولاته وعن المفسدين، وتحث على اقتلاع هذه الآفة الفتاكة من جذورها؛ وذلك بتوجيهاتها الصائبة، شأنها في ذلك شأن النصوص القرآنية الواردة في ذكر لفظ الفساد، ومن بين معاني الفساد في السنة ما يلي:

- **تلف الشيء وذهاب نفعه –**

مثل قوله – ﷺ – " ألا وإنَّ في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب"[5]، وهنا يشير هذا الحديث النبوي إلى أنَّ صلاح وفساد الجسد كله متوقف على صلاح وفساد القلب، ومدار ذلك النية؛ لأنَّ مقرها القلب، فبصلاحها وحسنها يصلح كل شيء بعدها، وبفسادها وتلفها يفسد ويذهب نفع كل شيء بعدها[6] .

- **تغير الحال إلى غير الصلاح :**

كما ورد عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ – : "المستمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد"[7]، وإذا انتشر الفساد في الأمة تغير حالها إلى غير صلاح [8] .

1–الروم:41.

2– القصص:83.

3– المائدة:33، وينظر: الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي: ص146– 147.

4– ينظر: الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي : ص146–147.

5–أخرجه مسلم في صحيحه :1219/3 ، كتاب المساقاة ، باب أخذ الحلال وترك الشبهات ،حديث رقم 1599 .

6– ينظر: الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي: ص 147.

7– أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط :315/5،حديث رقم 5414.

8– ينظر: الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي: ص 147.

- **فساد ذات البين :**

كما ورد عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – ﷺ – : " أَلاَ أُخبِرُ كم بِأفضل درجة الصِّيامِ، والصَّلاة، والصَّدقة "، قالوا: بلى، قال: " صلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هِي الحالقة"[1].

- **الفساد بمعنى البطلان:**

من هذا حديث الرّسول – ﷺ – : لاَ يفسد الحج حتى يلتقي في الختان، فإذا التقى الختان فسد الحج ووجب الغرم"[2]، ومعنى فساد الحجّ هنا بطلانه شرعاً [3].

ثانياً: أنواع الفساد الإداري:

للفساد الإداري أنواع عدة، تختلف حسب منظور الرؤية للفساد، فمن حيث الحجم ينقسم إلى: فساد كبير، وفساد صغير، ويتنوع من حيث القطاع إلى: فساد عام وفساد خاص، ويتنوع من حيث الإقليم إلى: فساد دولي، وفساد محلي.

❖ **1 – أنواع الفساد الإداري من حيث الحجم:**

النوع الأول: الفساد الكبير:

وهو فساد يقوم به الكبار من الموظفين في مؤسسات الدولة؛ وذلك تحقيق مصالحهم المالية، أو الاجتماعية ،ذات الأهمية الكبيرة، ويُعد هذا النوع من أخطر أنواع الفساد ؛ فهو يكبد خزينة الدولة أموالا ضخمة؛ فهذا الفساد يقع في الدرجات الوظيفية العليا للموظفين؛ وذلك من قِبل رؤساء الدول والوزراء والمحافظين والمسئولين الكبار في الدولة، وأوجه الاختلاف بينه وبين الفساد الصغير تكمن في ضخامة الرشاوي المستخدمة فيه، ولا يمكن أنْ يتم إلا باتهام مسئولين في مراتب عليا، كعمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن، ومشاريع البنية التحتية، والمعدات العسكرية، وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة يطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم الصفوة"، و"جرائم ذوي الياقات البيضاء"؛ وذلك نظراً لأنَّها ترتكب من أشخاص يحتلون لهم مكانة اجتماعية عالية، فيستغلون مناصبهم وسلطاتهم لمخالفة القوانين السارية والتنظيمات .

النوع الثاني: الفساد الصغير:

وهو فساد يقع من قبل الموظفين الصغار، ويكون ذلك أثناء تأديتهم للخدمات المكلفين بتقديمها؛ فهم يُمارسون هذا الفساد من طرف موظف واحد، بدون تنسيق مع الآخرين، وينتشر هذا الفساد بين الموظفين في عدة قطاعات، ولعل سبب ذلك راجع ذلك إلى احتياجاتهم المادية؛ نظراً لعدم كفاية حاجة ما يتقاضونه من رواتب، وممَّا يُظهر هذا الفساد في صورة، تقاضي صغار الموظفين الرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين، كمقابل لتأدية هذه الخدمة بشكل سريع؛ لتجنب ما تمر به من مراحل روتينية معقدة وطول إجراءات، أو لكونها مخالفة للنظام والقانون.

❖ **2: أنواع الفساد الإداري من حيث القطاع.**

يتنوع الفساد الإداري حسب منظور القطاع إلى نوعين اثنين :

1– أخرجه الترمذي في سننه:663/4، كتاب: صفة القيامة، باب: ما جاء في إصلاح ذات البين ، حديث رقم،2509 .

2– أخرجه ابن أبي شيبة في الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: 130/3، كتاب الحج، باب: في الرَّجل يكَلم امرأته فيمذي ، حديث رقم :12737.

3– ينظر: آليات مكافحة الفساد المالي والإداري: ص52–55.

النوع الأول : الفساد في القطاع الحكومي .

وهذا النوع موجود بكثرة في مفاصل، ويكاد يصيب أجهزة الدولة بأكملها، ولحق من هم بداخل السلطة، ومختلف مواقع الدولة؛ حيث يقوم كبار المسؤولين على أمور الدولة بممارسة مختلف أنواع الفساد، ويؤدي ذلك الأمر إلى انحرافاً إدارياً غاية في الخطورة، كالسرقات المالية، والسمسرة في تجارة الأسلحة، وكافة المشاريع الضخمة بالدولة.

النوع الثاني: الفساد في القطاع الخاص .

وهو نوع من الفساد المنتشر مؤسسات القطاع الخاص، دون غيرها من الشركات .

❖ **3: أنواع الفساد الإداري من حيث الإقليم.**

النوع الأول: الفساد المحلي:

وهو فساد لا يتجاوز إقليم الدولة، ولا يتجاوز الحدود المعروفة للدولة، فهو يقع بين صغار الموظفين والأفراد، ولا يرتبط بشركات دولية أجنبية، وهو من أشد أنواع الفساد انتشاراً في المجتمع المحلي بصفة خاصة، ويظهر ذلك في الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

النوع الثاني : الفساد الدولي.

في الحقيقة هذا النوع يأخذ رقعة جغرافية واسعة، تتعدى الحدود الإقليمية للدولة، وعابر للقارات، وهذا من سمات العولمة التي أصبحت لا تعترف بالحدود بين الدول بعضها ببعض؛ فهو فساد يمتد نطاقه ليربط بين شركات محلية وشركات أجنبية دولية، وبين قادة الدول بعضهم مع بعض ؛ وذلك من خلال المنافع الذاتية المتبادلة بينهم، والتي يصعب الفصل بينها، وهو خطير جدا؛ نظراً لكونه يهدد كيان الدولة وشعوبها [1] .

- **ثالثاً: أسباب الفساد الإداري وآثاره.**

❖ **1: أسباب الفساد الإداري :**

يُعد الفساد الإداري آفة وظاهرة مركبة تعوق العدالة والمساواة داخل مؤسسات الدولة، ويكتنفه كثير من الغموض، ويرجع انتشار هذه الآفة إلى مجموعة من الأسباب والدوافع المتداخلة التي يصعب عملياً فصلها عن بعضها بعضاً، وهي شبكة معقدة منها: الأسباب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والقانونية، والقضائية[2] .

ويمكن تقسيم أسباب الفساد على النحو التالي:

1. **أسباب سياسية:**

وهي انعدام الحريات العامة، وتقزيم مؤسسات المجتمع المختلفة، وضعف الإعلام والرقابة داخل هذه المؤسسات.

2. **أسباب اقتصادية:**

وتتمثل في قلة الاستثمار، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض فرص العمل، وارتفاع مستويات البطالة والفقر .

3. **أسباب اجتماعية:**

وتتمثل في الآثار الناتجة عن الحروب، والتدخل الخارجي، والطوائف المختلفة، والمحسوبية، وكذلك القلق الناتج من عدم الاستقرار، والعوز والفقر، وانخفاض مستويات التعليم.

---

[1]- ينظر: جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة- : ص8-10.

[2]- ينظر: منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري:1766-1767.

4. **أسباب إدارية وتنظيمية:**

وهي تتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية)، وعدم وضوح التشريعات وتعددها.

5. **ضعف الجهاز القضائي:**

وذلك لعدم القدرة على تنفيذ تلك الأحكام التي تصدر عمن يفتح المجال من الإفلات من العقوبة، وكذلك عدم ترسيخ الردع العام لمن قام بارتكاب جرائم الفساد داخل المؤسسات الإدارية.

6. **ضعف الإدارة الصادقة للقيادات السياسية والتعليمية لمكافحة الفساد:**

ويكون بسبب عدم اتخاذ تلك القيادات بإجراءات صارمة وقائية علاجية بحق مرتكبي جرائم الفساد؛ وذلك لانغماس عدد من تلك القيادات في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية.

7. **ضعف أجهزة الرقابة في المجتمع:**

أي عدم الالتزام بالرقابة المستمرة ومتابعة المؤسسات، أو وعدم استقلاليتها.

8. **ضعف المساءلة بمعظم صورها:**

عدم وجود الرقابة الدستورية، أو المساءلة البرلمانية، وغيابها داخل المنظومة القانونية، وإن وجدت هذه المساءلة فهي غير فاعلة، ولا تؤدي دورها المطلوب منها، وهذا غياب قانوني.

9. **اختزال مفهوم النزاهة:**

لقد اختزلتْ الأنظمة القمعية مفهوم النزاهة والاستقامة، وذلك من خلال تقديم الولاء للنظام، أو الحزب الذي تنتمي إليه ، بدلاً من القيم الدينية، وقيم المجتمع.

10. **ضعف الكفاءة:**

حيث يتم اختيار المناصب القيادية الإدارية، دون النظر إلى كفاءاتهم العلمية والمهنية.

11. **ضعف الشفافية:**

وهذا الداء أصاب مؤسسات القطاعات العامة والخاصة معاً، كالعمل بسرية كاملة ، وحجب المعلومات والإحصائيات من التسرب إلى أفراد المجتمع، أو قطاع الإعلام ، أو مؤسسات الدولة المختلفة.

12. **الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام :**

وهذا يدفعهم إلى البحث عن مصادر غير مشروعة، توفر لهم الكثير من الأموال[1].

13. **العوامـل الشخصيـة:**

فقد لوحظ أن الموظفين الصغار في العمر هم أحد أسباب تفشي ظاهرة الفساد؛ وذلك لقلة مواردهم وكثرة التزاماتهم المادية، ممَّا دفعهم إلى تدبير المزيد من الأموال، وبطرق غير مشروعة، وكذلك الموظفين الذين أمضوا سنوات عديدة في الخدمة، وخاصة في المؤسسة نفسها، الأمر الذي ساعدهم على المعرفة التامة بأساليب إخفاء الممارسات الإدارية الفاسدة، واستغلال مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهذا ما جعل الموظفين الجدد التأثر ينغمسون في الفساد الإداري داخل هذه المؤسسات تأثراً بزملائهم.

---

[1]- ينظر: أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعميم: ص 22-24.

14. العوامل المؤسسية والتنظيميـــة :

العوامل المؤسسية التي ساعدت على تفشي الفساد كثيرة ومتنوعة، فمعظم هذه العوامل تؤثر بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة على السلوك الإداري أو التنظيمي، بحيث يصبح سلوكا منحرفاً، وغير منضبط، ومن أهم هذه العوامل: ثقافة الفساد المتفشية في المؤسسات الإدارية، فانعدام وجود ثقافة الولاء، والحفاظ على المؤسسة قد يؤدي إلى عدم الالتزام بالسلوكيات الحسنة في الإدارة، وهذا الأمر ساعد في تفشي هذه الظاهرة.

فالمنظمات التي تحوي عدداً كبيراً من الموظفين الذين لا يمارسون أي عمل فعلي تتفشى فيها الممارسات غير القانونية التي يصعب السيطرة عليها؛ كالرشوة والوساطة والابتزاز.

وكذلك ضعف النظام الرقابي في المؤسسات، وأساليب تقييم الأداء، وعدم المساءلة والمحاسبة، والبيروقراطية في اتخاذ القرار بشأن محاسبة المفسدين ساعد في تفشي الفساد، وكذلك من العوامل المساعدة على الفساد، عدم وضوح الهياكل التنظيمية، وكذلك عدم وضوح السلطة، وإساءة توزيع الأدوار، والخلل في التوصيف الوظيفي، وكذلك عدم استقرار الوظيفية، ورغبة الموظف باستغلال منصبه، وتكوين العلاقات، وتوظيف الآخرين؛ للحصول على الولاء، كل ذلك يساعد في الطرق غير القانونية، وتحقق المكاسب الشخصية بطرق مختلفة.

15. عوامل البيئة التشريعية والقانونيـــة:

من العوامل التي تدفع لانتشار هذه الظاهرة أيضاً عوامل البيئة القانونية والتشريعية؛ حيث إنَّ الافتقار إلى التشريعات والقوانين الرادعة لجرائم الفساد أو ضعفها، ووجود الثغرات القانونية للتهرب من العقوبات، أو تعارض التشريعات وعدم تناغمها، بالإضافة إلى عدم نزاهة القضاء، وكذلك عدم استقلاليته، يعد من أهم العوامل التي تشجع على تنامي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة [1] .

❖ **2: آثار الفساد الإداري.**

الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في العديد من الاتجاهات، وتمثلت هذه الآثار في الآتي:

- **أولاً : الآثار السياسية للفساد الإداري :** وتتمثل فيما يلي :

1. عدم الاستقرار السياسي:

ويظهر ذلك جليّاً واضحاً في الدول المرتبطة بالقروض الخارجية، فهي تكون ملزمة بتنفيذ شرط جزاء، وفي حين الإخلال به يؤثر على الدولة بفقدان سيادتها، من خلال تحكم وتدخل الدول المقرضة بسيادة تلك الدول، كما يقوم المفسدون باستخدام القروض في مشاريع لا علاقة لها بالتنمية، أو يتم توجيهها إلى حسابات خاصة بالنخب السياسية.

2. **إضعاف قوة الدولة:**

وهنا تصبح الدولة منكشفة أمام القوى الخارجية، وعدم القدرة على المساومة مع الشركات الدولية، مما يعطي فرصة التعامل لهذه المؤسسات بعقود غير متوازية مع المسئولين الكبار في تلك الدول، كما أنَّ في حالة عدم استمرار نظام الحكم في هذه الدول لا يكون من مصلحة الدول الأخرى أنَّ تقيم معها علاقات بعيدة المدى، ويترتب على ذلك أنَّ

[1]– ينظر: الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: ص 90-92.

الفساد يُسئ بسمعة الدولة، ويحد من فرص الحصول على المساعدات المالية، ممَّا ينعكس سلباً على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. افتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذ القرارات السياسية:

وهذا ناتج عن ارتكاز السلطة في قمة هرم الدولة، والغياب التام للقانون؛ ممَّا يؤثر بشكل سلبي في عملية اتخاذ القرار السياسي، دون الاستفادة من أجهزة البحث التي من شأنها توفير معلومات شاملة عمَّا تواجهه الدولة في مجال محدد، وعن عواقبها التي تؤثر سلباً على سمعة الدولة، وتعرضها للعقوبات الدولية.

- **ثانياً: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري .**

تتمثل الآثار الاقتصادية للفساد الإداري فيما يلي :

1- تأثيره على النمو الاقتصادي:

والمتمثل في خفض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، فالمستثمر يقوم بتجنب البيئة المتفشي بها الفساد لتجنب دفع الرشاوى؛ وذلك يقلل من معدلات الاستثمار، وعليه يتم خفض الطلب ، بما يؤثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي بالانخفاض.

2- تشويه الأسواق وسوء تخصيص الموارد:

فنتيجة لضعف قدرة الحكومة في فرض الرقابة اللازمة لتصحيح أخطاء السوق، فإنّ ذلك ممَّا يؤثر سلباً على الحكومة بفقدان سيطرتها الرقابية، وتشويه الشكل العام للوظائف الحكومية، وذلك من خلال عدم تحقيق العدالة في التوظيف والترقية، فلا تتم وفقاً للكفاءة، بل وفقاً للمحسوبية، وهذا بدوره يؤثر على العاملين، ويُقلل من كفاءتهم.

3- تقليل الإيرادات العامة:

ويكون ذلك بزيادة النفقات العامة عن طريق التهرب من دفع الضرائب، أو بمحاولة الحصول على الإعفاءات الضريبية، بطرق غير مشروعة، كما أنَّ زيادة تكلفة بناء المشروعات، يؤثر بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة، وبهذا قد لا تستطيع الحكومة أن تقوم بممارسة سياساتها المالية بالشكل السليم، وهذا أدى إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي داخل المؤسسات الإدارية .

- **ثالثاً: الآثار الاجتماعية للفساد الإداري .**

يؤدي الفساد الإداري للأجهزة الإدارية إلى صنع علاقة سيئة بين طبقة الموظفين ورؤسائهم في العمل، وكذلك تؤثر هذه العلاقة على الرؤساء باستبدادهم للسلطة، وبالتالي تتركز سلطة اتخاذ القرار في قلة من الأفراد، ممَّا يؤدي إلى صعوبة مواجهة مشاكل العمل وعرقلة سيره، وهذا ما نلحظه في الدول النامية.

يؤدي انتشار الفساد الإداري إلى هجرة ذوي الخبرة والكفاءة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، وهذا يؤدي إلى انعدام الكفاءة الإدارية في الدول النامية، فقد يتوقف نجاح الإدارة في أي دولة على توافر الخصائص والمؤهلات ومراعاة الموضوعية عند التعيين.

وخلاصة ما سبق فإنّ آثار الفساد الإداري لا تتمثل في الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية فقط، بل تؤثر تأثيراً كبيراً على الجانب الاجتماعي، والمتمثلة في القضاء على القيم الأخلاقية، وظهور السلبية بين أفراد المجتمع، كما أنّ الفساد الإداري أسهم في خلْق فجوة بين الفقراء والأغنياء، إذ يعمل الفساد على تقليل إمكانيات كسب الدخل للفقراء؛

نظراً لتضائل فرص العمل المتاحة لهم، ويتمثل ذلك في الحد من الحد من الإنفاق على الخدمات العامة ، وعدم تمتع بعض أفراد المجتمع بحقوقهم الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية[1].

❖ **الفرع الآخر: وسائل مواجهة الفساد الإداري والحلول المقترحة للحد من ظاهرة الفساد الإداري، وطرق الوقاية منه.**

أولاً : وسائل مواجهة الفساد الإداري.

1. المحاسبة : ونعني بها خضوع كل من يتولى مناصباً عاما للمساءلة القانونية والإدارية، والمحاسبة، فلابد من إخضاع المسئولين الذين يشغلون قمة الهرم الوظيفي للسلطة التشريعية التي تقوم بمراقبة أعمالهم، ومن ثَمَّ خضوعهم للمحاسبة .

2: المسئولية : هي تحمل الفرد نتائج أفعاله وعواقب ما يصدر عنه من تقصير، من قبل الجهة المسئولة عن الرقابة والإشراف، والتزام المسئول بتنفيذ الجزاء الواقع عليه لما تسببه من ضرر .

3: المساءلة : ونعني بذلك إلزام المسئولين المنتخبين، أو المعنيين بالوظائف العامة بتقديم تقارير بطريقة دورية تبين نتائج الأعمال التي قاموا بها، ومدى قدرتهم على تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات الوافية عن أعمال الإدارات العامة.

4: الشفافية :فالشفافية هي الوضوح، وهي خلاف السرية؛ فهي جسرٌ يعبّر عن التواصل بين الحكومة والأفراد، ممَّا يتيح الفرصة لتمكين الجمهور من الاطلاع على كيفية وإدارة شئون الدولة، والوضوح داخل منظمات ومؤسسات الدولة، وكذلك علانية الإجراءات والأهداف، والبعد عن التضليل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وعلانية إجراءات الدولة تجاه قضايا الفساد الإداري من قبل مؤسسات الدولة، وفئات المجتمع المختلفة.

5: الرقابة :هي التحقق من سير الأعمال، وفقاً للقواعد الموضوعة التي يجب اتباعها، ومعرفة نقاط الضعف والقصور وسرعة علاجها، فالرقابة هي: قوة، وسُلطة، ومراقبة، وتقييم، وتعديل.

6: النزاهة: النزاهة من القيم الأخلاقية المتعلقة بالأمانة، ويُعد غياب النزاهة عائقاً لعملية التنمية والتقدم، وبهذا أصبح من الضروري تعزيز قيمة النزاهة داخل مؤسسات الدولة؛ وذلك بالتغلب على ما يعتريها من فساد، وأمَّا النزاهة بالنسبة للموظف العام، فإنَّها تُعد واجباً وظيفياً، والتزاماً بالأمانة والاستقامة، وهذا الواجب يفرض التصدي للقيام بأعباء الوظيفة العامة، والتي أصبحت مع التطور الكبير لدور الدولة ذات تأثير وفاعلية على سلطة الحكم، وعنصراً هاماً لدعم الاستقرار والتقدم[2].

7: – وضع العقوبات:لابد من وجود رادعٍ لهذه الظاهرة، وذلك بأنْ تكون هنالك عقوبات قاسية لمرتكبي الفساد؛ على أن تكون هذه العقوبة رادعة .

8: محاولة تحسين مستوى الدخل[3] .

---

[1]– ينظر: الفساد الإداري في المنظمات الحكومية، (أسبابه ، آثاره ، طرق مكافحته) ، ص 827

[2]– ينظر: الفساد الإداري في المنظمات الحكومية (أسبابه ،آثاره ،طرق مكافحته)، ص 831–832.

[3]– ينظر: الفساد الإداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته (إشارة لتجارب بعض الدول) : ص 10.

❖ **الفرع الثاني: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة الفساد الإداري، وطرق الوقاية منه.**

لقد نخر هذا الفساد مفاصل الدولة، وأعاق جهود التنمية، وعلينا الوقوف إزاء هذه الظاهرة الخطيرة بكل قوة؛ ويجب أنَّ تتكاثف الجهود لغرض تحجيمها وانخفاض آثارها السلبية؛ لذلك فإننا نرى أنْ الركائز الأساسية للوقاية، أو لمعالجة هذه الظاهرة يجب أن تتمثل في الآتي :

- ضرورة البدء باجتثاث الفساد السياسي لأنه فساد يخفي وراءه حالات فساد اقتصادي واجتماعي ومؤسسي .
- تعدد أصناف الفساد وأشكاله، الإداري فأسبابه كثيرة، وممارسيه كثر، وهذا الأمر لابد فيه من معرفة هذه الجوانب بهدف وضع معالجة ناجحة له.
- شمولية ظاهرة الفساد، حيث أصبحت هذه الظاهرة تواجه مختلف الأفراد والمجتمعات والأمم والدول؛ لذا ينبغي تفعيل آليات دولية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وربما تكون منظمة الشفافية الدولية، وإجراءات صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، أحد الأذرع المهمة التي تساعد في القضاء على الفساد الإداري على المستوى الدولي[1] .

المطلب الثاني: دور المسجد في مكافحة الفساد الإداري، والطرق المساعدة للمسجد في مكافحة الفساد.

❖ **الفرع الأول: دور المسجد في مكافحة الفساد الإداري:**

كان المسجد ولا مازال شعار الحياة في المجتمع الإسلامي، ودلَّ على ذلك أنَّ الرسول – ﷺ – عند قدومه للمدينة، أول ما قام به من الأعمال بناء المسجد، وهذا يدل دلالة واضحة على أهميته وضرورته؛ ولم يؤسسه لأداء عبادة الصلاة فقط، وإنمَّا لأجل مهام أخرى كثيرة؛ تتعلق بسياسة الدولة، وكذلك إشارة إلى أنَّ المسجد إنَّما أُقيم كمؤسسة لتحقيق أهداف الإسلام، وتحقق مصالح الدنيا والآخرة ، فقد كان مقراً للتعليم، ولاستقبال الوفود أيضاً ،وتقام فيه الاحتفالات وغير ذلك، وهذا يدل على أهميته في حياة المسلمين .

ويعتبر المسجد الدعامة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، فهو يُكمل بناء المجتمع الإسلامي، ويقوم أركانه، ويعمق في النفوس الإحساس بالفضائل التي غرستها الأسرة في أبنائها، بل ويُنميها ويوجهها إلى تحقيق الغاية الكبرى للمجتمع الإسلامي بأسره ، فللمسجد دور كبير في تنمية القيم من خلال قيامه ببعض الوظائف مثل: نشر العلم وتعليم بين الأفراد والجماعات التعاليم الدينية، وإمداد الأفراد بالإطار السلوكي المعياري الذي يقوم على التعاليم الإسلامية؛ وهذا يُحبب العمل الصالح لديهم، ويكره إليهم الكفر والعصيان[2] .

فالمسجد هو: مفهوم غائب عن الكثير من أبناء أمتنا اليوم، فهو الذي يمثل وحدة الأمة ، والمظهر العملي لوحدتها، ولتسيير شؤون حياتها، والقضاء على الفساد والآفات التي قد تتسرب إليها من غيرها[3] .

والمسجد أيضاً مؤسسة ليس كغيرها من المؤسسات الأخرى ، نظرياً وواقعياً؛ حيث أنَّه يُنمي فكر قاصده بما يسمعه من محاضرات مختلفة، وندوات، وعلوم ومعارف أخرى، دون أن يشترط لذلك سنا معينة، أو مرحلة دراسية محددة، ومعارفه متجددة ، وتعليم مستمر وهذا ما ينادي به اليوم كثير من رجال التربية والتعليم، بعدما أثبت

---

[1]– ينظر: الفساد الإداري: (أسبابه ، آثاره وطرق مكافحته) إشارة لتجارب بعض الدول : ص 10.

[2]– ينظر: القيم التربوية الإسلامية ومتطلبات تفعيلها في مرحلة التعليم الابتدائي: ص15–18.

[3]– ينظر: آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري: ص397.

المسجد والمدارس القرآنية الملحقة به أثبتْ قدرته على تخريج علماء أفذاذ، قادرين على الدراسة، والبحث، والتأليف والإبداع، وقادة للمجتمعات، وهذا يدل على الدور الكبير الفعال الذي ينبغي أن يلعبه المسجد في مواجهة ومكافحة كل أشكال الفساد المنتشر في المجتمع، ومن أي زاوية نبع، وعلى عاتق الأئمة والخطباء بل على عاتق الإدارات والجهات ذات العلاقة، من قبل الدولة المسئولة عن المساجد، ممثلة في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ودعنا نقول فليكن ذلك من دون المناسبات لتسهم في نشر مزيد من الوعي والرقي الاجتماعي المتكامل.

- **عوامل انحصار دور المساجد.**

وللإشارة؛ فإن هذا الدور المنوط بالمسجد قد تقلص وضعف، وكاد تأثيره ينحصر في مجال العبادة فحسب، ويعود ذلك لعدة عوامل منها :

- ضعف إمكانات الدعاة من الناحية الفكرية والإعداد العلمي، وتهميش دورهم إنْ وجدوا بهذه المواصفات، وعدم الأخذ برأيهم، وتراجع مكانتهم الاجتماعية عما كانت عليه في الماضي.
- تضاؤل الموارد المالية للمسجد، خاصة في الأحياء الفقيرة منها، إذ إنها تعتمد على تبرعات أفرادها المحسنين .
- عدم فهم بعض الناس لدور المسجد، وأهميته المنوعة، والنظر إليه على أنَّه مكان للعبادة، وإقامة الشعائر الدينية فقط.
- قلة الإطارات المؤهلة لإدارة المساجد، وتقديم خدمات متنوعة من خلالها؛ تجسيداً للدور التنموي الحضاري لمؤسسة المسجد.
- إتاحة الفرصة أحياناً لبعض العوام والجهلة للتحكم في إدارة أمور المساجد والخطابة فيها، ولنتخيل كيف يمكن أن تكون النتيجة.
- الغزو الثقافي ومحاولة طمس معالم الهوية الإسلامية من ناحية، والإساءة إلى الشريعة الإسلامية، وربط الإسلام بالإرهاب، ونشر العديد من المفاهيم الخاطئة ضد الإسلام ومبادئه من ناحية أخرى.

وبناء على ما سبق فإنّ يُمثل المسجد أيضاً وسيط تربوي وحيوي؛ حيث يوفر اللقاء المباشر والمستمر يومياً بين المواطنين، وبين علماء الشريعة داخل هذه المؤسسة التربوية، وهو وسيط تربوي حاكم؛ حيث يُمثل مصدر الثقافة الدينية والدنيوية، ومجال خصب لغرس القيم الإسلامية الأصلية، ومن هنا وفي ظل انتشار ظاهرة الفساد، تصبح مؤسسة المسجد المؤسسة الدينية، التي يقع على عاتقها مسئولية كبيرة في التصدي لهذه الظاهرة، بالتوعية الدينية الصحيحة، ومحاولة استئصال جذور هذه الظاهرة من وجدان أفراد المجتمع الإسلامي[1].

❖ **الفرع الثاني: الطرق المساعدة للمسجد في مكافحة الفساد.**

على المسجد اتباع طرق عديدة، تتخطى الدور التقليدي المعروف للمسجد عند الجميع وترتقي به كمؤسسة علمية، دينية، تربوية متنوعة؛ يقع على عاتقها المساهمة في مكافحة ظاهرة الفساد، ويتم ذلك من خلال الآليات التالية :

[1]– ينظر: أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعميم:48/2.

1- تناول قضية صيانة أرواح الناس، وأموالهم وحقوقهم، في ظل ما نصت به الإسلام، من الحفاظ على النفس وتهذيبها .

2- توعية الناس بخطورة الفساد، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة في الدنيا والآخرة، وآثاره على الفرد والمجتمع .

3- تعميق انتماء الأفراد للمجتمع، ودفعهم نحو المحافظة على ممتلكاته، والارتقاء بمستوى أداء وإنتاج المجتمع .

4- إكساب المواطنين معنى المسئولية، ومعاني الإخلاص، والوفاء، والأمانة، وتقديس العمل، باعتبار كل ذلك من قسمات الإيمان الصحيح بالله سبحانه وتعالى .

5- جعل المساجد دور للعلم وللعبادة، من خلال زيادة الجرعات الدينية المقدمة من دروس ومواعظ وخطب خلال الحياة اليومية للمواطنين، وخاصة فيما يتعلق بكيفية القضاء على الفساد بشتى صوره وأنواعه.

6- توعية أفراد المجتمع بخطورة الفساد وآثاره على تخلف المجتمع واستنزاف ثرواته البشرية منها والمادية، وتوعيتهم بأسبابه وطرق التصدي له [1].

7- اختيار خطباء ودعاة يجيدون اللغة العربية وقواعدها؛ لما للداعية من أثر كبير في نفوس الناس، فينبغي على الخطباء والدعاة أنْ يكونوا ملمين بعلوم اللغة، والشرع من تفسير وحديث، إلى جانب إلمامه بالعلوم الأخرى كعلوم التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وغيرها من العلوم، التي تساعد في إعدادهم إعداداً متكاملاً وشاملاً.

8- الاهتمام بحلقات العلم كما عهدناها من قبل؛ ويكون ذلك في المساجد الكبيرة الجامعة، حتى نُرجع للمسجد رسالته، حيث كانت المساجد في الماضي موضع التقدير والإكبار، ويُعد المسجد منارة دين وعلم وفكر نير مستقيم.

9- بناء قاعة للمحاضرات في الجوامع الكبيرة، أو بالقرب منها؛ لاستخدامها للأغراض الاجتماعية، وإقامة محاضرات وندوات دورية لكافة الناس، ترتبط مواعيدها بأوقات الصلاة، على أنْ تكون منهجية وشاملة، لجميع أنواع الثقافة، فترشد الناس علمياً وصحياً ونفسياً، وتتعاون في حل مشكلات الأسرة والمجتمع، وأنْ يشارك فيها المتخصصون في كل المجالات التي تهم الناس، مع اختيار الموضوعات الذي يتناسب مع الحضور، من حيث ثقافتهم وأعمارهم، وقدراتهم.

10- تزويد المساجد بالمكتبات التي تعين الباحثين والدارسين من قراءتها والاستفادة منها، وتزويدها بعدد من المراجع الإسلامية في العلوم المختلفة، لربط الدارسين في كافة المراحل الدراسية بالمسجد[2] .

11- توفر الشفافية : شرط أساس لمكافحة الفساد أو الحد منه، ويجب اعتماد المعايير الدولية والقطاع الإداري، وضرورة تفعيل دور الإعلام بجميع وسائلة في الكشف عن الفساد، فالمساءلة، والمحاسبة، والشفافية، وتفعيل الحوكمة، أربع دعائم لابد من تطبيقها في جميع أجهزة الدولة، وتشتمل جميع العاملين في الدولة ابتداء من أعلى هرم في السلطة، إلى أدنى المستويات الإدارية، ومنح السلطات الكافية، والالتزام بالإفصاح والشفافية والمحاسبة على المسؤوليات.

---

[1]- ينظر: أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم :2 /48.

[2]- ينظر: أ ثر المسجد في تحقيق الأمن الفكري والانتماء الوطني: ص 18 -19 .

12- لابد من وجود مؤسسة قضائية ذات كفاءة ونزاهة وفعالية، وقبل ذلك وجود مؤسسات تشريعية لوضع التشريعات والقوانين التي تساعد على القضاء على الفساد، ووضع آليات مناسبة لتنفيذه أيضاً؛ لذا لابد من انفصالية المنظومة القضائية، وإصلاح المنظومة التشريعية والقانونية، والفصل بين السلطات؛ ويتم النظر في القوانين واللوائح المتعارضة، وسن القوانين والتشريعات التي تجرم مرتكبي الفساد، والنظر في وكلاء النيابة والمحامون والقضاة، وتبسيط إجراءات المحاكم الخاصة بالنظر في جرائم الفساد.

13- لابد من وضع شروطاً صارمة لصندوق النقد الدولي، عند منحه المساعدات والقروض عند مكافحته للفساد، وجعله في مقدمة الشروط؛ للحصول على قروض، أو مساعدات دولية[1].

أمَّا عن علاج تلك العوامل التي أثرت سلباً في الدور الإيجابي للمسجد، فإنَّه لا يتوقع علاجاً لها إلاَّ بتضافر جهود عدة أطراف منها :

- الجهات المعينة من قبل الدولة،والتي تتمثل في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والدعوة والإرشاد.
- المشايخ وطلاب العلم عموما، والدعاة المؤهلين علمياً.
- الأئمة والخطباء على وجه الخصوص، ومن هم قائمون على هذه المؤسسة.
- المجتمع المدني ممثلاً بالدرجة الأولى في المصلين، وأهل الرأي والمشورة.
- الإعلام بوسائله المتعددة، ومختلف المؤسسات ، والجمعيات الخيرية [2] .

الخاتمة :

وبفضل الله وحسن توفيقه، تم هذا البحث الذي تضمن دور المسجد في القضاء على الفساد الإداري للمؤسسات، وقد توصل البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً : النتائج :

1. للمسجد دورٌ رياديٌّ وهام ومسؤوليته عظيمة في مكافحة الفساد الإداري للمؤسسات؛ وذلك لمكانته المرموقةٍ في نفوس المسلمين، ولِما يُمثّله من منبرٍ هامٍّ لنشر القيم والأخلاق ومحاربة الفساد.
2. إنّ معالجة الفساد الإداري مسؤوليةٌ جماعيةٌ، توجب تضافر الجهود من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته.
3. إنَّ الفساد الإداري ينتج عن عدم استغلال السلطة العامة الاستغلال الصحيح ؛ بغرض الحصول على مكاسب خاصة، وبطريقة غير مشروعة.
4. إنَّ للمسجد دور بارز وأساسي في القضاء على آفات كثيرة ومعقدة منها: الفساد الإداري والاستغلال والرشوة.
5. مدى خطورة الفساد الإداري على المجتمعات المحلية ، وتفشي هذه الظاهرة داخل الجهاز الإداري للدولة.
6. وجوب النظر إلى الفساد نظرة شاملة، والابتعاد عن النظرة القاصرة تجاهه، لأنَّ الفساد المغفول عنه أحياناً هو الموصل للمحذور منه.

---

[1]- ينظر: الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية: ص 90-92.

[2]- ينظر: آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري :39.

7. معالجة الفساد الإداري تتطلب جهدًا مُتضافرًا من جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، بما في ذلك المسجد، والأسرة، والمدرسة، والإعلام.
8. إنّ للمسجد دوراً هاماً في القضاء على الفساد الإداري للمؤسسات؛ وذلك من خلال التوعية الدينية والأخلاقية، وممارسة الرقابة المجتمعية، وإصلاح الفرد، ودعم المؤسسات الإسلامية، ودور الأئمة والعلماء.

ثانيا- التوصيات :

1. تحديد فترة زمنية ولتكن مثلاً أسبوعاً من كل شهر للحديث عن نوع من أنواع الفساد على مدار العام داخل المساجد، وبيان كيفية التصدي للفساد الإداري والقضاء عليه، بالإضافة إلى عمل حملات يقيمها أئمة المساجد دائماً؛ تبين خطورة الفساد، بأنَّه يُهدد المجتمع في الدنيا، وعقوبة الفاسد والمفسد في الآخرة.
2. يجب الإدراك بأن على رأس مسببات الفساد بالأساس هو ضعف الوازع الديني والأخلاقي.
3. تعديل القيم الدينية والأخلاقية للمواطنين، حيث يشكل الدين وازعاً أخلاقياًهاماً؛ بما يحتويه من أوامر ونواهي، فهو الرادع الحقيقي من مخاطر وآثار الفساد.
4. المساءلة ويجب أن تشمل كل الوظائف من غير استثناء، وخاصة القيادات السياسية التي في قمة الهرم الوظيفي في الدولة، وعدم اقتصارها على الوظائف البسيطة؛لذا ينبغي احترام الوظيفة العامة من كل القائمين عليها مهما كانت مناصبهم .
5. العمل على تنشئة النتماء للوطن، من خلال التنشئة السياسية القائمة على حب الوطن.
6. التوظيف الصحيح القائم على أساس الكفاءة والمؤهل العلمي وتحسين ظروف ومزايا العمل.
7. العمل على تحسين الأداء الإداري من خلال الأخذ بالاتجاهات الحديثة لإدارة المؤسسات.
8. عمل التوصيف والتصنيف الوظيفي والاهتمام بعمل اللوائح والهياكل العامة لجميع أجهزة الدولة بما يمنع التداخل في المهام والاختصاصات.
9. إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها بأساليب وعمل الإدارة الحديثة.
10. ضرورة إشراك مؤسسات المجتمع المختلفة، في عملية الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد.
11. تطبيق القوانين الصارمة، وفصل المؤسسة القضائية عن المؤسسة التنفيذية والتشريعية لضمان حرية القضاء ونزاهته.
12. تعزيز دور الإعلام في الكشف والتشهير بالفساد علناً.
13. العمل على تقوية الرقابة والمحاسبة، داخل المؤسسات الإدارية، واستقلال القضاء من أجل محاسبة الفاسدين.
14. العمل على نشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري، في أوساط الموظفين والمواطنين من خلال وسائل الإعلام وكذلك الإعلانات.
15. التعاون مع الاتفاقيات الدولية، التي تسعى إلى محاربة مظاهر الفساد الإداري؛ حيث يكون بالإمكان الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والعمل سوية على عدم السماح لمرتكبي جرائم الفساد من الفرار إلى خارج بلدانهم.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، مصحف المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

1. أثر المسجد في تحقيق الأمن الفكري والانتماء الوطني، إعداد أ. د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح، ورقة عمل مقدمة للملتقى العلمي الأول للائمة والخطباء، الذي يقيمه المعهد العالي للائمة والخطباء في رحاب جامعة طيبه في المدينة النبوية في المدة (من17-18) شوال1430هـ - الموافق: 6-2010/10/7.
2. الالتزام الديني ودوره في الحد من ظاهرة الفساد لدى موظفي المؤسسات التعليمية بالدولة الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية . أ. فاطمة حسن سالم خليفة - الزاوية - كلية التربية جامعة الزاوية، مجلة القرطاس، العدد العاشر سبتمبر 2020م .
3. آليات مكافحة الفساد المالي والإداري بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة وقانون، إعداد الباحثة: صليحة بوجادي، إشراف: أ. د: محمود بوتر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الحاج لخضر- باتنة- ، نيابة العمادة لما بعد التدرج ، كلية العلوم الإسلامية، والبحث العلمي والعلاقات الخارجية، السنة الجامعية 2017-2018م.
4. أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم، لفاطمة رمضان عوض النجار، مجلة كلية التربية، عدد يناير ج3، جامعة بني سويف ، كلية التربية.
5. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999 م.
6. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين القرطبي ، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط 3، 1384هـ - 1964 م.
7. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
8. جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة" د.شريهان ممدوح حسن أحمد، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية) مجلة علمية محكمة (ISSN 2537-0758
9. سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي(جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف(جـ 4، 5)، وشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2، 1395هـ - 1975م.
10. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
11. الفساد الإداري: (أسبابه، آثاره وطرق مكافحته) - إشارة لتجارب بعض الدول، إعداد : د. عز الدين بن تركي، وأ. منصف شرفي ، الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي، جامعة محمد خيضر– بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،2012/7/6م .
12.الفساد الإداري في المنظمات الحكومية (أسبابه ، آثاره ، طرق مكافحته) ، لسهى محمد محمد مصطفى سليم، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، م8، العدد الثالث ، جامعة قناة السويس – كلية التجارة، 2017م.
13.الفساد الإداري في الوظيفة العامة، للأستاذ حمزة حسن خضر الطائي، للأستاذ الدكتور: مازن ليلو راضي، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الأردن، ط1 ،2015 م.
14.القاموس المحيط، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 8، 1426 هـ – 2005 م .
15.القيم التربوية الإسلامية ومتطلبات تفعيلها في مرحلة التعليم الابتدائي، بحث مقدم من الباحث ، السيد توفيق السعيد علي السعودي ، إشراف : الأستاذ الدكتور: إبراهيم السيد العويلي، والدكتورة : دينا علي حامد، قسم أصول التربية ، جامعة المنصورة، كلية التربية ،2017م.
16.الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله ابن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق : كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض،ط1، 1409هـ.
17.الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله دار الكتاب العربي – بيروت ، ط 3 – 1407 هـ.
18.لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط 1.
19.مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)،لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط 3 – 1420 هـ.
20.مكافحة الفساد من منظور إسلامي، د. عبدالحق أحمد حميش، (المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد)، مركز الدراسات والبحوث (قسم الندوات واللقاءات العلمية)، الرياض :10-1424/8/12هـ (6-2003/10/8م).
21.منهج القرآن الكريم في علاج الفساد الإداري، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الأول، تأليف أ. خلود الفليت ، وأ. صديق نصار، الذي نظمه مركز القرآن الكريم والدعوة الإسلامية ، كلية أصول الدين – الجامعة الإسلامية – غزة ،18-19 – ذي الحجة، ديسمبر 1429- 2008م.
22. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة – لبنان / بيروت، ط1-1404هـ – 1984م.
23.الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي، الأستاذ المساعد : فراس مسلم أبو قاعود، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون، جامعة الشرق الأوسط، 2013م.